دَوْرُ أَيُوفِي (*AAIOFI*) فِي تَوْحِيدِ المَرْجَعِيَّةِ المُحَاسَبِيَّةِ لِلْبُنُوكِ وَالمُؤَسَسَاتِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ

The role of (AAIOFI) in standardizing accounting references for banks and islamic financial institutions

زهرة بن سعدية[1] ، فتيحة صافو

Zahra bensadia, Fatiha safou

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، z.bensadia@univ-chlef.dz

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، f.safou@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: **2021/11/26** تاريخ القبول: **2021/11/28** تاريخ النشر: **2021/11/30**

ملخص:

تعتبر المحاسبة أداة إعلام واتصال مهمة في نشاط المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية كصناعة صاعدة، وهذا يتطلب تقديم خدمات نوعية أساسها الضوابط الشرعية، وفي هذا الصدد، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(أيوفي) كهيئة داعمة في توحيد المرجعية المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال ما تصدره من معايير محاسبية تعالج مختلف القضايا المستجدة في الصناعة المالية الإسلامية وتغطية نقائصها، وإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها.

خلصت الدراسة في الجانب التطبيقي إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي والتوحيد المحاسبي، وأن تطبيقها يؤثر على التوحيد المحاسبي، فكلما ازداد تطبيق هذه المعايير كلما ارتفعت نسبة توحيد الممارسات المحاسبية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بشرط توفر بيئة تشريعية تعمل على تجسيد هذا التوحيد بشكل تدريجي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية الإسلامية، التوحيد المحاسبي، معايير محاسبية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

Abstract

Accounting is an important media and communication tool in the activity of Islamic financial and banking institutions as an emerging industry, and this requires the provision of quality services based on Sharia controls. In this regard, this study aims to highlight the role of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Banks and Financial Institutions (AAOIFI) as a supportive body in unifying the accounting reference. For Islamic financial institutions through the accounting standards they issue that address various emerging issues in the Islamic financial industry, cover their shortcomings, and find solutions to the challenges they face.

[1] الباحثة المرسِلة.

The study concluded in the application side that there is a direct relationship between the application of AAOIFI accounting standards and accounting standardization, and that their application affects the accounting standardization gradual.
Key words: *Islamic financial institutions, accounting standardization, accounting standards. Accounting and auditing organization for islamic financial institutions (AAIOFI).*

1. مقدمة:

تؤدي المحاسبة دوراً هاماً في توفير المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تقويم التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وكفاية أدائها، فهي وسيلة إعلام تعكس الصورة الحقيقة للوضعية المالية لهذه المؤسسات أمام أصحاب القرار سواء كانوا داخليين أم خارجيين، وتزداد أهميتها في ظل المعاملات المالية الإسلامية نظرا لاختلاف طبيعة العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وعملائها بدرجة أولى، فهي علاقة غير قائمة على المديونية بل على المشاركة سواء كانت مشاركة في رأس المال (صيغة المشاركة)، أو مشاركة بالعمل (صيغة المضاربة).

ولأن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تعمل في معظمها في ظل بيئات تقليدية لا تراعي خصوصياتها، فقد لاقت العديد من المشاكل المحاسبية التي أثرت بشكل كبير على سياسات الأنظمة المحاسبية ومخرجاتها، بما لا يسمح بإجراء المقارنات بينها، مما يؤثر سلبا على ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات التي تتضمنها وبالتالي صعوبة اتخاذ القرار الصحيح لدى مستخدميها، لذلك أصبح من الضروري، التنسيق والتوحيد بإتباع معايير تضبط هذا الجانب كالمعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية، إلا أن الطبيعة المميزة لنشاط البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لا تسمح باستخدام هذه المعايير، مما يستدعي وضع معايير خاصة بها.

بقيت المؤسسات المالية الإسلامية طيلة ما يقارب السبعة عشر سنة تعمل في ظل فراغ مؤسسي يدعمها ويوفر لها متطلبات العالمية لذا نشأت أول هيئة دولية غير ربحية داعمة لها سنة 1991م، وهي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(أيوفي) بجهود من البنك الإسلامي للتنمية، بهدف تطوير الفكر المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات المحاسبية الدولية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بتفعيل الآراء والمقترحات المقدمة من قبل المختصين والباحثين في المحاسبة وفقه المعاملات المالية الإسلامية.

- **السؤال الرئيس**: بناء على الطرح السابق يمكن صياغة السؤال الرئيس للدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؟

- **الأسئلة الفرعية:** ويندرج تحت السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل الاسترشاد بالمعايير المحاسبية التي تصدرها أيوفي كاف لتحقيق التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؟

2- هل يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي والتوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؟

3- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؟

- **فرضيات الدراسة:**

كإجابة أولية على السؤل الرئيسي يتم صياغة الفرضية الرئيسية التي قد تثبت صحتها من عدمها من خلال الدراسة الاستقصائية وهي كالتالي:

تساهم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) إلى حد كبير في توحيد الممارسات المحاسبية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال ما تصدره من معايير محاسبية.

أما الأجوبة الأولية للأسئلة الفرعية فيمكن صياغتها كما يلي:

1- يكفي الاسترشاد بالمعايير المحاسبية لأيوفي من أجل التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

2- يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي وبين التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

- **أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من كونها تتناول موضوع يمس أساسا المستند المرجعي للممارسات المحاسبية، والوقوف على طبيعة المتغيرات البيئية والتحديات التي تواجه إصدارات المعايير المحاسبية الإسلامية وتوسعها على المستوى الدولي، بتوحيد المرجعية المحاسبية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، باعتبار أن

الحديث عن التوحيد المحاسبي بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية يأخذ بعدا آخر نظرا لخصوصية هذه الصناعة، وهو عدم الخروج عن الضوابط الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية في المرتبة الأولى، ثم تأتي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ما لم تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية المرتبطة بالمحاسبة، وقد كان هذا الموضوع ولازال محورا للدراسات والملتقيات والمؤتمرات لهيئات دولية ومحلية.

- **أهداف الدراسة:**

تتمثل الأهداف المرجو تحقيقها من خلال هذه الدراسة في:

– إبراز خصوصية المحاسبة في الصناعة المالية الإسلامية، والمشاكل المحاسبية المرتبطة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

– التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كهيئة داعمة للصناعة المالية الإسلامية؛

– الوقوف على الأسباب الداعية لتوحيد المرجعية المحاسبية للصناعة المالية الإسلامية؛

– تسليط الضوء على دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بناء معايير محاسبية خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من جهة، والسعي لتوحيد الممارسات المحاسبية لها من جهة ثانية؛

– دراسة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن أيوفي في توحيد المرجعية المحاسبية للصناعة المالية الإسلامية؛

– توضيح أهمية الإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي–في نظر المهنيين والباحثين في الصناعة المالية الإسلامية– من خلال خطوات عملية تمس الجوانب القانونية والتنظيمية والبشرية والأكاديمية.

- **محاور الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور تناولت ثلاثة منها الجانب النظري، بينما خصص المحور الرابع للدراسة التطبيقية كما يلي:

– واقع الممارسات المحاسبية في الصناعة المالية الإسلامية؛

– هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

– توحيد المرجعية المحاسبية للصناعة المالية الإسلامية؛

– دراسة استبيانيه لأثر تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

2. واقع الممارسات المحاسبية في الصناعة المالية الإسلامية

تختلف طبيعة نشاط البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، من حيث أن الأولى تعتبر تاجرا للأموال فهي إما مضارب أو مشارك، كذلك من حيث نظرتها للأموال المودعة والمستثمرة، فهذه البنوك تنظر إليها على أنها مال الله وما هي إلا مستخلفة فيه، لذلك وجب عليها حفظه وتزكيته من خلال مصارف الزكاة، لذلك لا يمكن متابعة هذه الأموال وحسابها وأداء حق الزكاة فيها باستخدام المبادئ والطرق والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها في البنوك التقليدية، كما أن طبيعة العلاقة التي تربط بين البنك الإسلامي وعملائه تختلف عن طبيعة العلاقة بين البنك التقليدي وعملائه، لذلك لا يمكن أن تخضع الممارسات والمعالجات المحاسبية وكذا طرق التقييم في البنوك الإسلامية لنفس الأسس والمعايير المطبقة في البنوك التقليدية.

1.2. المشاكل المحاسبية في المؤسسات المالية الإسلامية

اهتم العاملون والمهتمون بالمصارف الإسلامية بالتكييف الشرعي للمعاملات المصرفية ونظموا لذلك العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات، كما أعدت البحوث وألفت الكتب، حتى اعتقد أن مشكلة المصارف الإسلامية تنحصر فقط في المشاكل الفقهية، ولكن تبين أن هناك العديد من المشاكل المحاسبية في المصارف الإسلامية من أهمها ما يلي:[1]

- عدم وجود أسس وسياسات محاسبية تتلاءم مع طبيعة المصارف الإسلامية، وأن ما يطبق منها الآن منقول من الفكر المحاسبي الوضعي المطبق في البنوك الربوية؛

- مشكل تحديد وقياس نصيب المستثمر من عائد الاستثمارات بطريقة دقيقة وعادلة، وهذا أجبر بعض المصارف الإسلامية على الالتجاء إلى التقدير والتقريب، وهذا يسبب شبهات حول المصارف الإسلامية؛

- مشكل تحقيق وقياس وتوزيع الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية والمرتبطة أساس بقياس بنود التكاليف والإيرادات ومشكلة الإيرادات غير المشروعة مثل الفائدة التي يضيفها البنك المركزي إلى حسابات البنوك الإسلامية؛

- كيفية تقويم بنود الأصول والخصوم، وتجنيب المخصصات والاحتياطات، واختلاف السنوات المالية للشركات التابعة للمصرف عن السنة المالية للمصرف.

---

[1] حسين حسين شحاتة، "**الضوابط الإدارية والمحاسبية لتطوير مسيرة المصارف الإسلامية**"، المؤتمر الثالث للمصارف الإسلامية الانجازات، المعوقات، التطوير، الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية بالتعاون مع بنك دبي الإسلامي، 23-25 أكتوبر1985م، ص ص: 28-30.

– مشاكل محاسبية تتعلق بتحديد تكاليف الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي، وكذلك أسعارها وتحديد ربحية كل مركز نشاط كأساس لتقييم الأداء، ومن بين هذه المشاكل التالي:

- عدم القدرة على تحديد أسس مقياس تكلفة الخدمة وسعرها، وكذا مراكز النشاط والربحية في البنك الإسلامي.
- مشكل إعداد الموازنات التخطيطية، وبالتالي تحديد معايير ومؤشرات تقييم الأداء في المصرف الإسلامي.

– صعوبات محاسبية تتعلق بأسس ونظم الرقابة الداخلية والخارجية الشاملة وفقا للمنهج الإسلامي، وتطوير تقرير مراقب الحسابات الخارجي بما يتلاءم مع طبيعة البنك الإسلامي ووضع معايير إسلامية لعمليات المراجعة؛

– مشاكل محاسبية تتعلق بأسس حساب زكاة المال وتوزيعها على مصارفها الإسلامية والرقابة على ذلك؛

– مشاكل تتعلق بالتنظيم المحاسبي ونظم المعلومات المحاسبية في البنوك الإسلامية، وإعداد تقارير دورية تفيد الإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية.

2.2. أثار المشاكل المحاسبية على المؤسسات المالية الإسلامية

كان للمشاكل المحاسبية السابقة الذكر أثار سلبية على مسيرة ونشاط ومشروعية البنوك الإسلامية ومن أهم هذه الأثار ما يلي:[1]

– تطبيق بعض أسس وسياسات محاسبية تتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية مثل خصم الاحتياطات قبل توزيع نصيب المستثمرين وتقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية وتطبيق سياسة الحيطة والحذر، وتطبيق الأسس النقدية عند حساب أرباح المرابحات؛

– إثارة الشبهات حول المصارف الإسلامية ولا سيما شبهة أنه لا توجد فروق بينها وبين البنوك الربوية، واستدلوا على ذلك بأن كليهما يطبق نفس الأسس والنظم المحاسبية، وهذا واضح عند المقارنة بين التنظيم المحاسبي في البنوك الربوية، والمطبق في البنوك الإسلامية؛

– التجاء بعض المحاسبين في المصارف الإسلامية إلى الاجتهاد الشخصي في بعض المشاكل المحاسبية، بسبب غياب الأسس والنظم المحاسبية الإسلامية، أو عدم معرفته بها، ولا سيما في مجال تحقيق وقياس توزيع الأرباح وقياس نصيب المستثمر من عائد الاستثمارات؛

[1] حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص30.

– صعوبة الوفاء باحتياجات الإدارة العليا وهيئة الرقابة الشرعية بالمعلومات المحاسبية لتساعدها في اتخاذ القرارات الإدارية، والمتابعة والمشاركة الشاملة، بسبب أن التنظيم المحاسبي المنقول من البنوك الربوية لا يمكن من ذلك؛

– تحديد تكلفة الخدمة المصرفية أو الاجتماعية أو المشروع الاستثماري على أساس التقدير الشخصي البحث، قد أوقع البنك الإسلامي في الحرج الشرعي، كما أثار حوله الشبهات بأنه أحيانا يتقاضى مصاريف مغالى فيها، فعلى سبيل المثال أحيانا تقوم بعض البنوك الإسلامية بتقاضي مصاريف للقروض الحسنة تقترب من سعر الفائدة؛

– تطبيق نظام التفتيش المفاجئ دون المراقبة الداخلية المستمرة الشاملة، أدى إلى اكتشاف الأخطاء بعد فترة طويلة وبذلك أضعف من فعالية الرقابة؛

– عدم تضمين تقرير مراقب الحسابات في البنك الإسلامي معلومات عن الاستثمارات والخدمات الاجتماعية والثقافية الإسلامية وغير ذلك، واهتمامه بالمودعين أضعف من الدعوة إلى البنوك الإسلامية.

3.2. حاجة المؤسسات المالية الإسلامية إلى معايير محاسبية خاصة بها

بينت الدراسات أن عدم اعتماد معايير تأخذ بها المصارف الإسلامية له أثر سلبي على ثقة مستخدمي قوائمها المالية في المعلومات والبيانات التي تصدر عنها، وقد انعكس ذلك سلبا على التعامل معها، بما في ذلك ترددهم في الإقدام على الاستثمار والإيداع فيها، أو تبادل الخدمات معها، وبالتالي أصبح هناك حاجة ملحة لإصدار معايير محاسبة معتمدة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لأسباب بينتها الدراسات والتوصيات منها:[1]

– أن معايير المحاسبة السائدة في أماكن مختلفة من العالم تبلورت وصدرت لتتفق مع بيئة البلد الذي صدرت فيه، ومن أهم أوجه الاختلاف المتطلبات الشرعية ذات التأثير على أعمال المصارف؛

– وجود اختلافات هامة بين البنوك التقليدية التي تقارن بها المصارف الإسلامية عادة، وبين تلك المصارف، من أهمها المتطلبات الشرعية واختلاف الجوهر الاقتصادي للعديد من معاملاتها الهامة؛

[1] أنظر:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "**معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**" المنامة، البحرين، يونيو2003، ص ذ.
- رائد جميل جبر، "**المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية**"، *IUG Journal of Economics and Business, Islamic University of Gaza, Vol 25, N 04, 2017, p37.*

– اختلاف المعلومات التي يحتاجها المستفيدون من القوائم المالية للمصارف الإسلامية عن تلك التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية للبنوك التقليدية؛

– وجود اختلافات هامة بين المعايير التي تستخدمها حاليا المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية نفسها من بلد لآخر، ومن مصرف لآخر في نفس البلد، وأحيانا من سنة لأخرى لنفس المصرف؛

– معايير المحاسبة الدولية يمكن تفسيرها بشكل مختلف في النظام المصرفي الإسلامي، وهي غير قادرة على معالجة وإدراك الجوانب الدقيقة الخاصة بالمصرفية الإسلامية، وذلك لاختلاف طبيعة النشاط والدور في المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية، حيث تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تقبل الأموال للمتاجرة بها ضمن قواعد الشريعة الإسلامية على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم، وتقوم على أساس العمل وفق قاعدة الربح والخسارة، في حين أن المصارف التقليدية تعتبر مؤسسات مالية يتركز عملها في منح الائتمان فقط، كمنح القروض، وخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها، وغيرها من العمليات النقدية القائمة على أساس سعر فائدة محدد دون القيام بالعمل(المتاجرة)، كما أن أنشطة المصارف الإسلامية تقوم على أساس الترابط العضوي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، في حين أن المصارف التقليدية تقتصر أغلب أعمالها على الاقتصاد المالي.

4.2. الانعكاس السلبي لغياب معايير محاسبية إسلامية

ينجم عن عدم وجود معايير محاسبية إسلامية موحدة على غرار معايير الإبلاغ المالي الدولية عدة سلبيات منها ما يلي:[1]

– خصوصية العديد من عقود المعاملات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة لا نظير لها في الأدوات المالية التقليدية وتعكس أثارا محاسبية مهمة، والتي إذا تم تجاهلها، أو عدم ضبط معايير لها يمكن أن يؤدي إلى تقارير مالية لا تعكس الوضع المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بصورة عادلة؛

– سلطات الدول التي تعمل فيها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية كانت تطالب معظم هذه المؤسسات– وإلى أجل قريب–بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، أو المعايير الوطنية التي عادة تعتمد كثيرا على المعايير الدولية، وما حصل وما زال يحصل هو أن هذه المؤسسات ومكاتب التدقيق الخارجية المتعاملة معها انتهى بهم

[1] رفعت أحمد عبد الكريم، "**المصارف الإسلامية ودو المحاسبة في اتخاذ القرارات**"، ندوة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الرياض، المملكة العربية السعودية، 30 مارس2009، ص3.

المطاف إلى عملية تفسير منحازة لمعايير التقارير المالية الدولية أو المعايير الوطنية، لأنها لا تعتني بخصوصية المعاملات المالية الإسلامية.

– غياب الشفافية الكافية وإمكانية المقارنة بين القوائم المالية؛ وغياب العرض السليم والإفصاح الكافي اللذان من شأنهما أن يعكسا الطبيعة الشاملة للمصرفية الإسلامية.

والنتيجة الحتمية لهذه السلبيات زيادة مساحة الاجتهاد الشخصي في تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية.

5.2. أهمية بناء معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية

تكمن أهمية بناء معايير محاسبية إسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يمكنها أن تحققه من مكاسب لهذه المؤسسات ومنها:[1]

– أنها تشكل مرجعا ومنهج عمل معتبر يرجع إليه المحاسب عند تنفيذه العمليات المحاسبية؛

– تشكل هذه المعايير خارطة طريق حيث توضح المعالجات المحاسبية لعمليات المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، وهذا يحقق مبدأ التوحيد والثبات؛

– تساعد المعايير الإسلامية في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة المؤسسات المالية الإسلامية وتقييمها بالشكل المناسب مما يساعد على اتخاذ القرارات المختلفة؛

– يساعد وجود المعايير الإسلامية في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة للمؤسسات المالية الإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي؛

– تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية، ولا سيما بالنسبة للمحاسبين الجدد؛

– تعتبر وسيلة موضوعية لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأفضل، ولا سيما في ظل العولمة وانتشار التكتلات الإقليمية والدولية؛

[1] أنظر:

- رائد جميل جبر، 2017، مرجع سبق ذكره، ص35؛
- رائد جميل جبر، "**إشكالية التطبيق العملي التي تواجه معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن أيوفي**"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول: "**الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها**"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء، 3-4 ماي2017، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص96.

– تعتبر مرجعا لأجهزة الرقابة الخارجية على حسابات المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية مثل البنوك المركزية ومراقب الحسابات الخارجي؛

–تشكل هدفا مهما للقيام بالدراسات والأبحاث في المعاهد والكليات والجامعات على جميع المستويات المحلية والعالمية؛

– تساعد على تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية المحلية والإقليمية والعالمية.

3. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أهم الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي وهي أولى الهيئات التي تم إنشاؤها لدعم الصناعة من خلال إصدار معايير محاسبة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

1.3. نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (*AAIOFI*)*

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست سنة 1991م، ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معيار في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية، وشركات

المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من 45 دولة.[1]

مر إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على عدة مراحل عرفت خلالها تعديلات على

نظامها الأساسي وتطوير أهدافها وتوسيع دائرة نشاطها، ويمكن إيجاز هذه المراحل حسب تسلسلها الزمن كالتالي:[2]

---

* أيوفي (AAIOFI): *Accounting And Auditing Organization For Islamic Financial Institutions*

[1] الموقع الالكتروني لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: *http://aaoifi.com/about-aaoifi/*

[2] أنظر:

1.1.3. إنشاء الهيئة (1987–1991)

بدأت هذه المرحلة بورقة العمل التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمحافظي البنك في اسطنبول في مارس 1987م، وكانت النتيجة إجراء عدة دراسات من قبل شركة استشارية ومستشارين متخصصين خلال ثلاث سنوات، وتمت مناقشتها من قبل أربع لجان على حلقات دراسية متخصصة شارك فيها العديد من علماء الشريعة، والمحاسبة ومسؤولي المصارف الإسلامية، وأجهزة الرقابة والمراجعين القانونيين، وذوي الاهتمام بالمصارف الإسلامية، من أجل إنشاء هيئة متخصصة في إعداد وإصدار معايير محاسبة مالية للمؤسسات المالية الإسلامية، لتختتم بإقرار أسلوب تنظيم الهيئة وإجراءات عملها وأهدافها.

بتاريخ 26 فبراير 1990م، تم توقيع اتفاقية التأسيس من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في اجتماعهم المنعقد في الجزائر؛ وبتاريخ 27 مارس 1991م، تم تسجيل الهيئة في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية غير هادفة للربح تحت مسمى هيئة المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، تهدف إلى تطوير الفكر المحاسبي في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وإصدار وتعديل معايير المحاسبة الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

وفي سبيل إعداد المعايير، برز للهيئة منهجان أحدهما الاعتماد على مبادئ الشريعة وتعاليمها في استحداث معايير محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، والثاني هو الانطلاق مما توصل إليه الفكر المحاسبي السائد وتعديله بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ليتم اختيار المنهج الثاني بعد الدرلسة والتحليل الفقهي والمحاسبي.

2.1.3. التعديل والتطوير (1995–2015)

عرفت هذه الفترة مجموعة من التعديلات على النظام الأساسي للهيئة، وتطوير أهدافها وتوسيع نشاطها على عدة سنوات، تمثلت أهم التعديلات فيما يلي:

– توسيع أهداف الهيئة لتشمل إصدار معايير المراجعة إلى جانب معايير المحاسبة؛

– الموقع الإلكتروني للهيئة؛

– هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يونيو 2003، مرجع سبق ذكره، ص ط؛

– هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "**معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**"، المنامة، البحرين، مايو2007، ص ل.

– تغيير اسم الهيئة ليصبح هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذا تغيير الهيكل التنظيمي لها؛

– توسيع أهداف الهيئة لتشمل منح الإجازات والشهادات المهنية في مجالات المحاسبة ومعاييرها، والمراجعة والتحليل المالي والصيرفة الإسلامية للأفراد والمؤسسات؛

– تولي الهيئة بنفسها أو بالاشتراك مع جهات أخرى تحددها بعمليات التدريب والتأهيل والمنح.

أهم مشكلة واجهت الهيئة في هذه المرحلة تمثلت في كيف يمكن لخبراء المحاسبة والمراجعة أن يفرقوا بين الحلال والحرام، وبين الممنوع والمشروع في ظل غياب بيان مفصل للعقود والمنتجات المالية من زاويتها الفقهية، والشرعية في صيغة معاصرة يمكن أن تكون الأساس لأي معيار محلسبي أو غيره، فظهرت الحاجة لإيجاد معايير شرعية. لذلك تم توسيع أهداف الهيئة لتشمل إصدار معايير شرعية إلى جانب معايير المحاسبة والمراجعة؛ وإنشاء مجلس شرعي بدلا عن اللجنة الشرعية؛

في سنة 2015م تم تعديل النظام الأساسي للهيئة، لتصبح المجالس الفنية ثلاثة: المجلس المحاسبي، المجلس الشرعي، مجلس الحوكمة والأخلاقيات، تصدر معايير للصناعة المالية الإسلامية تغطي خمسة مجالات هي: الأخلاق، الحوكمة، المحاسبة، المراجعة، المجال الشرعي، وقد بلغ مجموع ما أصدرته هذه المجالس حتى نهاية سنة2017م، 98 معيارا موزعة كما يلي:

مجال المعايير	الشرعي	المحاسبة	المراجعة	الحوكمة	الأخلاق
عدد المعايير	58	26	5	7	2

كما أصدرت أيوفي عند بداية نشاطها بيانيين للمحاسبة، يبين أولهما أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وثانيها يخص مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لتبدأ بعدها بإصدار المعايير.

2.3. الخطوات المتبعة في إصدار وتطوير المعايير المحاسبية لأيوفي

تمر عملية إعداد وتطوير معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفق المراحل التالية:[1]

1.2.3. الدراسة الأولية

[1] الموقع الالكتروني للهيئة.

تتناول الدراسة الأولية المعايير الجديدة التي سيتم تطويرها، أو المعايير الحالية التي ستجري مراجعتها، وذلك بناء على اقتراحات من المؤسسات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية أو من الهيئة أو مجالسها، وتغطي الدرلسة مسائل ذات طابع عام أو شامل، وتتصل بالمعايير المراد تطويرها أو مراجعتها، ثم تعرض للمناقشة على مجلسي المعايير (المجلس الشرعي ومجلس معايير المحاسبة) واللجان التابعة لهما.

2.2.3. الورقة الاستشارية

تبين الورقة النقاط الأساسية المقترحة للمعيار الجديد أو التغيرات الجوهرية على المعيار الحالي، وتعرض على مجالس الهيئة ولجانها للمناقشة، بعد ذلك تعرض على الجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية لإبداء الرأي والتعليق، وتتم مناقشتها في جلسات استماع علنية.

3.2.3. مسودة المعيار

تتم صياغة مسودة المعيار كما المعيار النهائي (بالنسق والترتيب نفسه)، بعدها يتم عرضها للمناقشة على مجالس المعايير ولجانها، ثم تعرض على الجهات العاملة في الصناعة لإبداء الرأي والتعليق، وتناقش في جلسات استماع علنية.

4.2.3. المعيار النهائي

يحضر المعيار للإصدار بصورة نهائية، ويعرض على مجالس المعايير ولجانها للمناقشة والاعتماد، بعد الاعتماد يصدر المعيار ويعتبر واجب التطبيق(ملزما) ويؤخذ بعين الاعتبار تاريخ سريان المعيار إن وجد.

5.2.3. إصدار المعيار

يعلن عن اعتماد المعيار الجديد أو المعدل وإصداره في وسائل الإعلام والمنشورات المعنية بالصناعة المالية الإسلامية، ويضاف أيضا إلى مطبوعات المعايير الصادرة عن الهيئة.

6.2.3. مراجعة المعيار

تكون كافة المعايير الصادرة عرضة للمراجعة والتعديل بناء على اقتراح من الجهات العاملة في الصناعة، وتتبع عملية المراجعة نفس الخطوات المتبعة في عملية تطوير المعايير.

يمكن إجمال المراحل السابقة وخطواتها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): مراحل إعداد وإصدار معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

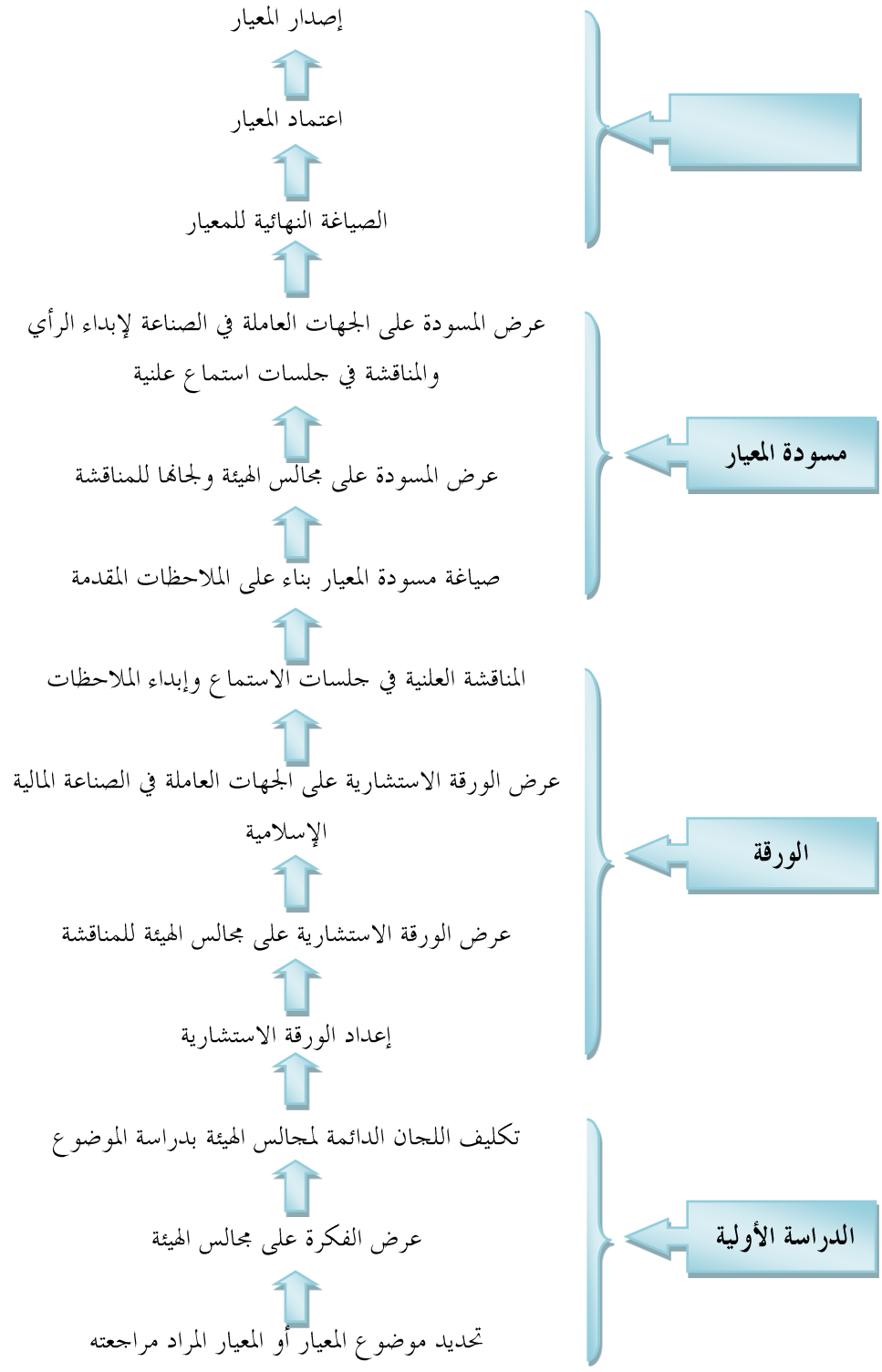

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على المعلومات السابق ذكرها.

3.3. تركيبة معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تشمل تركيبة المعايير الصادرة عن هيئة المحلسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على اختلاف مجالاتها نفس العناصر مع اختلاف في درجة تفصيلاتها، وتتمثل في:

1.3.3. تسمية المعيار: وهو لسم مختصر يعبر عن الموضوع الأسلسي الذي يعالجه المعيار وترفق هذه التسمية بلفظ معيار معدل بين قوسين، للدلالة على أن المعيار قد تم تعديله بعد فترة من العمل به؛

2.3.3. تقديم: الغرض منه تحديد الهدف من المعيار بشكل مختصر في حدود 3 إلى 5 أسطر؛

3.3.3. نص المعيار: ويتضمن نطاق المعيار الذي يبين الموضوع الأساسي الذي يغطيه المعيار؛ والحكم الشرعي لموضوعه وتاريخ إصدار المعيار.

4.3.3. اعتماد المعيار: وهو في الغالب نفس تاريخ إصدار المعيار؛

5.3.3. الملاحق: وتشمل نبذة تاريخية عن إعداد المعيار وإصداره، وتعديله إن كان معدلا؛ بالإضافة إلى مستند الأحكام الشرعية، يرفق ذلك بتعريفات تتناول شرح للمفاهيم والمصطلحات الأسلسية الواردة في نص المعيار.

الشكل رقم (02): تركيبة معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

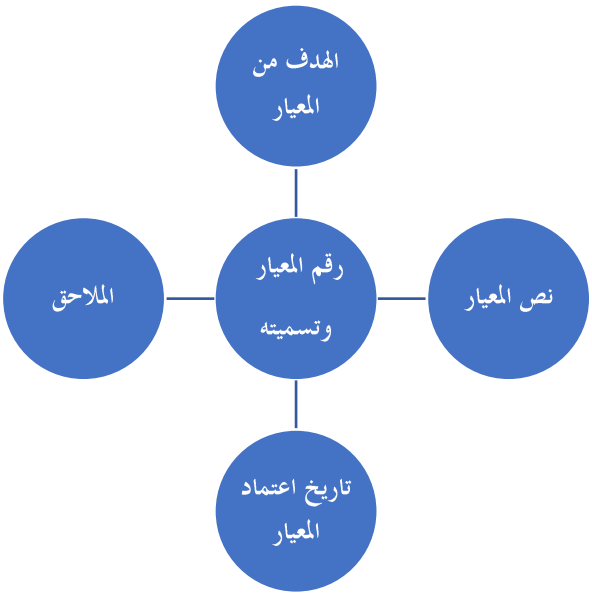

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على المعلومات السابقة.

4. توحيد المرجعية المحاسبية للصناعة المالية الإسلامية

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية جزء لا يتجزأ عن النظام المالي المحلي والعالمي بعد الانتشار الواسع لها، وبالتالي فهي تؤثر وتتأثر بالمناخ العام للمحاسبة الدولية، التي شهدت الحراك الدولي نحو التوافق والتوحيد المحاسبي الذي تجلى في معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية التي تبنتها العديد من الدول، إلا أن العديد من هذه المعايير لا يتوافق مع طبيعة المعاملات المالية الإسلامية، مما أدى إلى ضرورة البحث عن بديل لها يناسب خصوصية هذه المعاملات، وفي نفس الوقت يحقق التوافق والانسجام وتوحيد الممارسات المحاسبية على مستوى البنوك الإسلامية محليا ودوليا.

1.4. ماهية التوحيد المحاسبي

تدخل عملية التوحيد المحاسبي ضمن الاهتمامات الأساسية للهيئات المحاسبية على المستوى الدولي بمحاولة توحيد طرق وأشكال توصيل المعلومات المحاسبية لمختلف مستعمليها، ويُترجم ذلك بإصدار معايير محاسبية تلقى القبول على المستوى الدولي.

ويشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق أو غير متباين، أي الوصول إلى حالة التماثل التي تكون فيها كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة.

هذا التعريف يتفق إلى حد كبير مع تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية للتوحيد والذي أشار فيه إيتهوفن *Enthoven* بأن التوحيد هو الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس.[1]

أما الجمعية الفرنسية للمعايير *AFNO* (*Association Française de Normalisation*) فإنها تعتبر بأن التوحيد المحاسبي هو عملية سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها وتبسيطها.[2]

ويتم التوحيد المحاسبي على ثلاثة مستويات هي:[3]

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، "**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 267.

[2] موقع: *www.afnor.org http* ، اطلع عليه: في 20 ديسمبر 2009.

[3] مداني بن بلغيث، "**أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية– بالتطبيق على حالة الجزائر–** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 66.

1-**على مستوى المبادئ:** يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يتم اعتمادها.

2- **على مستوى القواعد:** ويشمل توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية. وتتطلب هذه العملية ما يلي:

- حصر القواعد والإجراءات المحاسبية المستخدمة فعلا، أو التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة؛

- اختيار الأفضل من بين هذه القواعد والاجراءات تماشيا مع متطلبات المبادئ الموضوعية؛

- الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة؛

3- **على مستوى النظم:** ويشمل التوحيد في هذا المستوى على توحيد النظام المحاسبي بأكمله وما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات، ويمتد إلى تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي تقوم عليها.

ويعتبر التوحيد في الفكر المحاسبي الإسلامي من القواعد المهمة والمعبر عنها بقاعدة التوحيد والثبات: "ويقصد بالتوحيد توحيد المفاهيم والقواعد المحاسبية الكلية في البنوك الإسلامية بهدف التوصل إلى نتائج صحيحة وتسهيل إجراء المقارنات، ويقصد بالثبات إتباع نفس القواعد والمفاهيم من فترة لأخرى لتحقيق نفس الأغراض المشار إليها" [1]

وعليه فالتوحيد في الفكر المحاسبي الإسلامي ليس مطلبا فقط بل هو قاعدة لا بد من توافرها لما لها من أهمية وأثر على النتائج المحاسبية، ويعود السبب لاعتبار التوحيد والثبات قاعدة أساسية لأهمية المحاسبة في حفظ المال الذي هو مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، ولوجود مصدر يمكن القول عنه أنه الدستور الذي لا غنى عنه في عملية التطوير المحاسبي، والذي يناسب كل زمان ومكان، وهو أحكام الشريعة الإسلامية.

حيث يتم استنباط القواعد والمفاهيم المحاسبية في الفكر المحاسبي الإسلامي من المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية وهي الكتاب والسنة واجتهادات الفقهاء، والمتمثلة في الفقه بصفة عامة وفقه المعاملات بصفة خاصة ونظرا لثبات القواعد الكلية المستنبطة من هذه المصادر فسوف تكون القواعد والمفاهيم المحاسبية المستنبطة موحدة وثابتة على الأقل في القواعد الكلية دون التفاصيل، والتي تتصف بدورها بالمرونة بحسب ظروف التطبيق، ولقد روعي تطبيق هذه القاعدة وثبت الأخذ بها في صدر الدولة الإسلامية، وذلك بتوحيد القواعد والمفاهيم

[1] لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، "**تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية**"، الجزء السادس، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص88.

المطبقة في التسجيل وإعداد الحسابات والقوائم في الدواوين وبيت المال، فلقد كانت أشبه بالنظم المحاسبية والإدارية الموحدة.[1]

ومن مظاهر التوحيد المحاسبي الذي كان مطبقا في بيت المال:[2]

- الفترة المحاسبية وهي السنة الهجرية؛
- توحيد وحدات القياس النقدي؛
- توحيد المصطلحات المحاسبية ومفاهيمها وأسسها؛
- نماذج القوائم المالية.

2.4. أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعلاقتها بالتوحيد المحاسبي

يقصد بتوحيد المرجعية المحاسبية للصناعة المالية الإسلامية وضع معايير موحدة يمكن تطبيقها على مختلف البنوك الإسلامية في معظم البلدان المتواجدة فيها، بما يسمح بإجراء المقارنات والحد من المشاكل المحاسبية السابقة الذكر والحد من آثارها على مصداقية ومسيرة البنوك الإسلامية بشكل خاص والصناعة المالية الإسلامية بشكل عام.

فقد تركزت أهداف الهيئة منذ بداية نشاطها في إصدار معايير محاسبة تغطي نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وتوسعت فيما بعد لتشمل المراجعة، والمعايير الشرعية والحوكمة والأخلاقيات، وفي هذا الإطار يمكن صياغة أهداف الهيئة في مجال المحاسبة فيما يلي:[3]

– تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات الدولية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية؛

– نشر فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل؛

– التوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار معايير محاسبية وتفسيرها لهذه المؤسسات؛

---

[1] لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، 1996، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2] حسين حسين شحاته، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: *http://aaoifi.com/*

– الارتقاء بالممارسات الأخلاقية المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار مواثيق في الأخلاقيات وتفسيرها لهذه المؤسسات؛

– تقديم البرامج التعليمية والتدريبية بما في ذلك برامج التطوير المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمجالات الأخرى المرتبطة بها وذلك من أجل زيادة المعرفة بمحاسبة الصيرفة والتمويل الإسلامي وتشجيع مزيد من التخصص فيهما، ويتم تنفيذ البرامج التدريبية والاختبارات وشهادات الاعتماد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و/أو بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى؛

– تنفيذ الأنشطة الأخرى، بما في ذلك اعتماد الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك من أجل تحقيق مزيد من الوعي والقبول بمعاييرها المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية.

وتعتبر المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أهم خطوة تم تنفيذها لتحقيق ذلك، خاصة ما تعلق بالإطار المفاهيمي الذي؛ "يعبر عن نظام متماسك يشتمل على مجموعة مترابطة من المفاهيم الخاصة بأهداف وأساسيات العلم[1]"، وتتمثل العناصر الأساسية للإطار المفاهيمي في:[2]

– المفاهيم الخاصة بأهداف التقارير المالية؛

– المفاهيم الخاصة بطبيعة الوحدة المحاسبية؛

– المفاهيم الخاصة بجودة المعلومات المحاسبية؛

– المفاهيم الخاصة بالقوائم المالية الأساسية؛

– المفاهيم الخاصة بعناصر القوائم المالية.

وتكمن ضرورة تحديد هذا الإطار فيما يلي:[3]

– يعتبر أساس منطقي للتوصل إلى مجموعة متسقة من الفروض والمبادئ والمعايير المحاسبية؛

[1] علي عبد الله شاهين، "**النظرية المحاسبية–إطار فكري تحليلي وتطبيقي–**"، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين 2011، ص90.

[2] نفس المرجع، ص90.

[3] نفس المرجع، ص90.

– يعتبر أساس منطقي للنهوض بالتطبيق العملي من خلال تقييم المبادئ والمعايير المعمول بها حاليا، واستبعاد أي ممارسات غير منطقية كما يساهم في تضييق شقة الخلاف في الممارسات العملية؛

– المواجهة المنطقية والسريعة للقضايا الفكرية أو التطبيقية التي قد تسجل في المستقبل.

ونظرا لأهمية هذا الإطار فقد عملت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منذ بداية نشاطها على وضع إطار مفاهيمي يتم على أساسه بناء معايير محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية وما تقدمه من منتجات وخدمات، ويتضح هذا الإطار من خلال البيانيين الأول والثاني اللذان صدرا تحت مسمى بيان المحاسبة المالية وهما:

1– بيان المحاسبة المالية رقم (1): أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: من أهم النقاط التي تناولها البيان أهمية تحديد أهداف المحاسبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وأسباب اختلاف المحاسبة في البنوك الإسلامية عن غيرها، كما بين أسلوب تحديدها من خلال مجموعة من الخطوات وعدّد هذه الأهداف وأهداف التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

2– بيان المحاسبة المالية رقم (2): مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: تطرق البيان إلى وظائف البنوك الإسلامية، والتعريف بالقوائم المالية وأنواعها، والعناصر الأساسية لكل قائمة والتعريف بها أيضا بالإضافة إلى الفروض المحاسبية ومفاهيم الإثبات والقياس المحاسبي في البنوك الإسلامية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وآلية التعامل مع معايير الهيئة والمعايير الأخرى.

بالإضافة إلى هذين البيانيين أصدرت أيوفي حتى بداية سنة2021م 35 معيارا محاسبيا كما هي موضحة في الملحق (آخر البحث) ولبيان أثر تطبيق هذه المعايير على التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية المحاسبية تم الاعتماد على دراسة وتحليل استبيان مخصص لذلك.

5. دراسة استبيانيه لأثر تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

من أجل الوقوف على مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على توحيد المرجعية المحاسبية، اعتمدت الدراسة الميدانية على استبيان تم إعداده وتوجيهه إلى المختصين والباحثين في الصناعة المالية الإسلامية والعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، وسيتم توضيح مضمون الاستبيان أكثر والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليله ونتائج اختبار الفرضيات من خلال هذا المحور.

1.5. بناء أداة الدراسة

مرت عملية إعداد الاستبيان بالمراحل التالية:

- إعداد استبيان أولي من أجل التحكيم؛

- إرسال الاستبيان إلى المحكمين واسترجاعه مع مجموعة من الملاحظات التي تم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية والتي تضمنت-بعد التقديم-جزأين كما يلي:

الجزء الأول: تضمن البيانات الشخصية والوظيفية والتي تركز حول: المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة والبلد.

الجزء الثاني: تضمن أسئلة الاستبيان التي تم تقسيمها بحسب متغيرات الدراسة إلى محورين؛ محور للمتغير المستقل ومحور للمتغير التابع، وشمل كل محور مجموعة من الأبعاد، في كل بعد عدد من العبارات كما في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): محاور وأبعاد الجزء الثاني من الاستبيان

طبيعة المتغير	عنوان المحور	الأبعاد	عدد العبارات
المتغير التابع	التوحيد المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية	متطلبات التوحيد المحاسبي	3
		أهمية التوحيد المحاسبي	7
		عوائق التوحيد المحاسبي	4
المتغير المستقل	تطبيق المعايير المحاسبية أيوفي	أثر تطبيق المعايير المحاسبية أيوفي على العرض والإفصاح	4
		أثر تطبيق المعايير المحاسبية أيوفي على جودة المعلومات المالية	4
		الإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية أيوفي	1
المجموع			**23**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على الشرح السابق

تجدر الإشارة إلى أن المتغير المستقل قد تضمن إلى جانب العبارات الموضحة في الجدول عبارة إضافية حول ما إذا كانت المؤسسة المستجوبة تطبق المعايير المحاسبية لأيوفي بشكل إلزامي أو إرشادي أو لا تطبقها كليا، وبهذا يكون العدد الحقيقي لعبارات الاستبيان هو 24 عبارة.

أما المقياس المعتمد في الاستبيان فهو مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق

2.5. خطوات وأساليب المعالجة الإحصائية

لتحليل إجابات أفراد العينة المستجوبة تم المرور بمجموعة من الخطوات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية *SPSS*، والاختبارات الإحصائية كما يلي:

- معالجة القيم المفقودة وهي عبارة عن أربع قيم ضمن ثلاث استمارات في المحور الخاص بتطبيق المعايير المحاسبية أيوفي؛

- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة من خلال التحكيم ومعامل الثبات ألفا كرونباج؛

- توصيف البيانات الشخصية لمفردات العينة باستخدام التكرارات والنسب المئوية؛

- التأكد من أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو وولك؛

- تصنيف وترتيب آراء مفردات العينة وفقا لدرجة أهميتها باستخدام المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية لانحدار البسيط، تحليل التباين.

3.5. اختبار صدق وثبات أداه الدراسة

تم اختبار صدق أداة الدراسة على مرحلتين؛ الصدق الظاهري للأداة وذلك قبل توزيعها من خلال التحكيم، وثانيا بعد استرجاع الاستمارات بحساب معامل الثبات ألفا كرونباج.

المقصود بالثبات بقاء النتائج المحصل عليها من مفردات العينة مستقرة إذا تم إعادة توزيع استمارات الاستبيان على نفس العينة وفي نفس الظروف، وهذا الثبات مهم جدا من أجل التحليل والتفسير واعتماد النتائج المتوصل إليها ومن الناحية الإحصائية يتم استعمال معامل ألفا كرونباج بشكل كبير لمعرفة مدى الثبات من عدمه، وبعد حساب ألفا كرونباج لمختلف أبعاد الاستبيان تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (02): معاملات الثبات لأداة الدراسة

طبيعة المتغير	عنوان المحور	الأبعاد	عدد العبارات	معامل ألفاكرونباج
المتغير التابع	التوحيد المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية	متطلبات التوحيد المحاسبي *	3	0,820
		أهمية التوحيد المحاسبي	7	0,844
		عوائق التوحيد المحاسبي	4	0,766
المتغير المستقل	تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي	أثر تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على العرض والإفصاح	4	0,926
		أثر تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على جودة المعلومات المالية	4	0,909
		الإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي	1	-
الاستبيان ككل			**23**	**0,914**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع محاور وأبعاد أداة الدراسة مرتفعة وتتجاوز70%، حيث بلغت أدنى قيمة للمعامل 76% وهي تعكس درجة ثبات جيدة، بينما تجاوزت أعلى قيمة للمعامل ضمن أبعاد أداة الدراسة 90%، في حين تعدت قيمة المعامل بالنسبة للاستبيان ككل 91 % وهذا يعكس درجة كبيرة من ثبات أداة الدراسة، مما يؤكد قابلية الاعتماد على نتائج تحليل هذا الاستبيان.

4.5. وصف مفردات العينة

تم الاعتماد على التوزيع الالكتروني لاستمارات الاستبيان بحسب طبيعة الدراسة، وقد تم إرسال الاستبيان لأكثر من بلد وللعديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومجموعة من الباحثين بشكل مباشر، كما تمت الاستعانة بمواقع التواصل الاجتماعي من خلال إرسال الاستمارة إلى مجموعات علمية وتجمعات للباحثين في المالية الإسلامية، وبهذا اشتملت عينة الدراسة المستخدمة في التحليل على32 مفردة (استمارة مسترجعة ومقبولة)، وسيتم توصيف هذه المفردات من خلال التكرارات والنسب المئوية.

أ- المؤهل العلمي: تم تقسيم المؤهل العلمي بين الشهادات التالية: ماجستير، دكتوراه، وشهادات أخرى، ويوضح الجدول الموالي التكرارات والنسب المئوية لكل شهادة ضمن عينة الدراسة.

* عند حساب قيمة ألفا كرونباج لأول مرة وجدت القيمة 0,647 وبعد استبعاد العبارة الرابعة ارتفعت قيمته، والعبارة المحذوفة هي: توفر إطار تشريعي محلي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات محاسبة المعاملات المالية الإسلامية.

جدول رقم (03): تكرارات مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ماجستير	14	43,8
دكتوراه	16	50
أخرى	2	6,3
المجموع	**32**	**100**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول أن النسبة الكبيرة من مفردات العينة يحملون شهادات عليا في الدراسات والتخصصات المالية والمالية الإسلامية، وقد كانت النسبة الأكبر لحاملي شهادة الدكتوراه (50%) وهي تعادل نصف العينة المستجوبة، يليها حاملي شهادة الماجستير (43,8%)، بينما بلغت نسبة حاملي شهادات أخرى6,3%.

بالإضافة إلى الشهادات الأكاديمية المذكورة سابقا فقد تبين أن بعض مفردات العينة المستجوبة يحملون شهادات أخرى منها مهندس، زمالات مهنية في المالية الإسلامية، شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد، وشهادة المدقق الإسلامي المعتمد وهذا ما يزيد من درجة الثقة في أجوبة العينة.

ب- المركز الوظيفي: شملت عينة الدراسة بحسب المركز الوظيفي على نوعين من المراكز، مراكز الجانب الأكاديمي وهم الباحثون المختصون في الصناعة المالية الإسلامية، ومراكز الجانب المهني من إطارات في المؤسسات المالية الإسلامية أو هيئات دولية داعمة للصناعة المالية الإسلامية، أو أعضاء في هيئات شرعية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): تكرارات مفردات العينة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
باحث	23	71.9
إطار في مؤسسة مالية إسلامية	6	18.8
عضو هيئة شرعية	2	6.3
عضو هيئة دولية	1	3.1
المجموع	**32**	**100**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج *SPSS*

تعود النسبة الكبيرة في العينة المستجوبة للباحثين في الصناعة المالية الإسلامية بنسبة 71,9%، بينما تتوزع النسبة المتبقية (28,1%) بين الإطارات في المؤسسات المالية الإسلامية بنسبة 18,8%، وأعضاء الهيئات الشرعية بنسبة 6,3 % والباقي للعضو في هيئة دولية.

ج– سنوات الخبرة: لمعرفة سنوات الخبرة لكل من الباحثين والمهنيين تم اعتماد التقسيم الموضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (05): تكرارات مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
10 سنوات فأقل	21	65.6
من11 إلى 20 سنة	9	28.1
21 سنة فأكثر	2	6.3
المجموع	**32**	**100**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج *SPSS*

تبين من الجدول أن 21 مفردة من مفردات العينة المستجوبة هم من ذوي الخبرة التي تقل عن 10 سنوات وأغلبهم من الباحثين في الصناعة المالية الإسلامية، كما أن منهم من يحمل شهادات أخرى كشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد وشهادة المدقق الشرعي المعتمد، وقد بلغت نسبة هذه الفئة65,6%، بينما بلغت نسبة ذوي الخبرة المحصورة بين 11 و20 سنة 28,1 % وهي نسبة مقبولة ولها أثرها في تحليل ودراسة أثر تطبيق معايير أيوفي على توحيد المنتجات المالية الإسلامية شرعيا ومحاسبيا، والنسبة الأخيرة بلغت 6,3% وهي تعود للذين بلغت خبرتهم 21 سنة فأكثر.

د– البلد: تنوعت بلدان الفئة المستجوبة بين بلدان المغرب العربي والمشرق كما هي مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): تكرارات مفردات العينة حسب البلد

البلد	التكرارات	النسبة المئوية
الجزائر	6	18.8
تونس	1	3.1
المغرب	2	6.3
مصر	4	12.5
السعودية	1	3.1
ليبيا	7	21.9
اليمن	1	3.1

الأردن	7	21.9
ماليزيا	1	3.1
فلسطين	2	6.3
المجموع	**32**	**100**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج *SPSS*

كانت نسبة الاستجابة كبيرة في كل من الأردن وليبيا بنسبة متساوية تقارب 21,9%، تليها الجزائر بنسبة 18,8% تقريبا ومصر بنسبة 12,5 %، والنسبة المتبقية موزعة بنسب متساوية تقريبا بين كل من تونس والمغرب اليمن، فلسطين، السعودية وماليزيا.

5.5. دراسة آراء مفردات العينة

لمعرفة درجة الأهمية لكل فقرة من فقرات الاستبيان لا بد من حساب المتوسطات الحسابية لمقياس لكارت الخماسي، وتحديد مجال هذه المتوسطات كخطوة أولى، بعدها يتم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبيان ومقارنتها بالمجالات الخاصة بمقياس لكارت المستخدم من أجل تحديد درجة أهمية كل فقرة كما هو مبين فيما يلي:

1.5.5. تصنيف الآراء من خلال المتوسطات الحسابية لمقياس لكارت الخماسي

لا بد من حساب المتوسطات الحسابية لمقياس لكارت الخماسي، وتحديد مجال هذه المتوسطات المقابل للخيارات المعتمدة، حيث أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات هو: "**موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة**"، والأرقام التي تعبر عن هذه الخيارات هي على التوالي: "**5، 4، 3، 2، 1**". ولحساب المتوسطات الحسابية للمقياس لا بد أولا من حساب المدى، ثم حساب طول الفئة.

– **حساب المدى**: المدى هو أكبر رقم في مقياس ليكارت الخماسي ناقص أصغر رقم؛ **المدى = 5–1= 4**

– **حساب طول الفئة**: يحسب طول الفئة بقسمة المدى على عدد الخيارات كما يلي:

طول الفئة = المدى/ عدد الخيارات = 5/4 = 0,8

وعليه تكون مجالات المتوسطات الحسابية لمقياس ليكارت الخماسي، والتي على أساسها يتم تحديد درجة الأهمية لكل فقرة من فقرات الاستبيان موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (07): قيم المتوسطات الحسابية لمقياس لكارت الخماسي حسب درجة الأهمية

مجال المتوسط الحسابي	الخيار المقابل في مقياس لكارت الخماسي	درجة الأهمية
من **1** إلى **1,80**	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
من **1،81** إلى **2,60**	غير موافق	ضعيفة
من **2,61** إلى **3,40**	محايد	متوسطة
من **3,41** إلى **4,20**	موافق	كبيرة
من **4,21** إلى **5**	موافق بشدة	كبيرة جدا

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على: عز عبد الفتاح، "**مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام *SPSS***، الجزء الثالث، دون سنة نشر، دون بلد نشر ص541.

2.5.5. تحليل آراء مفردات العينة حول التوحيد المحاسبي

تضمن المحور الخاص بالتوحيد المحاسبي ثلاثة أبعاد هي متطلبات التوحيد المحاسبي، أهميته وعوائقه، وقد تضمن كل بعد مجموعة من الفقرات، ونتائج إجابات أفراد العينة المستجوبة موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (08): ترتيب أبعاد محور التوحيد المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية وفقا لدرجة أهميتها

رقم البعد	عنوان البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
الأول	متطلبات التوحيد المحاسبي	4,23	0,69	كبيرة جدا	2
الثاني	أهمية التوحيد المحاسبي	4,31	0,46	كبيرة جدا	1
الثالث	عوائق التوحيد المحاسبي	4,11	0,70	كبيرة	3
التوحيد المحاسبي		**4,22**	**0,47**	**كبيرة جدا**	-

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج *SPSS*

من نتائج تحليل الجدول السابق ما يلي:

- حصل المحور الخاص بالتوحيد المحاسبي على درجة موافقة كبيرة جدا بمتوسط حسابي (4,22) وانحراف معياري (0,47) مما يدل على أن أفراد العينة المستجوبة يؤيدون التوحيد المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية، حيث احتل البعد الخاص بأهمية التوحيد المحاسبي على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,31) وانحراف معياري (0,46) ودرجة موافقة كبيرة جدا، وتكمن أهمية هذا التوحيد حسب العينة المستجوبة في كونه:

- يسهل عمل جهات الرقابة الداخلية والخارجية (حصلت هذه العبارة على المرتبة الأولى بدرجة موافقة كبيرة جدا ومتوسط حسابي (4,43) وانحراف معياري (0,50))؛
- يعزز من جودة المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية (حصلت العبارة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4,40)، وانحراف معياري (0,55) ودرجة موافقة كبيرة جدا)؛
- يعزز من تطبيقات الحوكمة وفق أسس الشريعة الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية (حصلت العبارة على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4,34)، وانحراف معياري (0,70) ودرجة موافقة كبيرة جدا).

- بينما حصل البعد الخاص بمتطلبات التوحيد المحاسبي على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4,23)، وانحراف معياري (0,69) ودرجة موافقة كبيرة جدا، وجاء ترتيب هذه المتطلبات وفقا لدرجة أهميتها حسب آراء العينة المستجوبة كما يلي:

- توفر خطاب محاسبي (لغوي واصطلاحي) موحد للمنتجات المالية الإسلامية (حصلت العبارة على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4,34)، وانحراف معياري (0,70) ودرجة موافقة كبيرة جدا)؛
- توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية (حصلت العبارة على المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (4,18) وانحراف معياري (0,82) ودرجة موافقة كبيرة)؛
- اعتماد مرجعية محاسبية دولية واحدة (حصلت العبارة على المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (4,18)، وانحراف معياري (0,89) ودرجة موافقة كبيرة.

- احتل البعد الخاص بعوائق التوحيد المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4,11) وانحراف معياري (0,70) ودرجة موافقة كبيرة، ومن أهم هذه المعوقات حسب آراء العينة المستجوبة:

- غياب التأهيل الكافي للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بمحاسبة المعاملات المالية الإسلامية (حصلت العبارة على المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (4,21)، وانحراف معياري (0,79) ودرجة موافقة كبيرة جدا)؛
- غياب الإطار التشريعي الداعم لتطبيق السياسات والممارسات المحاسبية وفق الشريعة الإسلامية (حصلت العبارة على متوسط حسابي (4,15)، وانحراف معياري (0,84) ودرجة موافقة كبيرة).

3.5.5. تحليل آراء مفردات العينة حول تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي

قبل تحليل عبارات هذا المحور تجدر الإشارة إلى أنه تم طرح سؤال استطلاعي في بداية هذا المحور لمعرفة عدد المؤسسات والبلدان التي عمدت إلى تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي، وصيغة السؤال واستجابة أفراد العينة موضحة في الجدول:

جدول رقم (09): نسبة اعتماد المعايير المحاسبية لأيوفي ضمن العينة المستجوبة

		كمعايير إلزامية	كمعايير إرشادية	لا تطبقها	القيم المفقودة	المجموع
تطبق مؤسستكم معايير المحاسبة الصادرة عن أيوفي	ت	7	15	4	6	32
	%	21,9	46,9	12,5	18,8	100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*

يبين الجدول أن النسبة الكبيرة من العينة المستجوبة 68,8% تطبق المعايير المحاسبية لأيوفي، في حين ما نسبته12,5% لا تطبقها كليا، بينما بقيت ما نسبته 18,8% من العينة المستجوبة لم تجب على السؤال والراجح أنهم من الباحثين الذين لا يعلمون ما تطبقه المؤسسات المالية الإسلامية داخل بلدانهم، كما يتضح أنه من بين البلدان والمؤسسات التي تطبق هذه المعايير ما نسبته 46,9% إنما تطبقها بشكل إرشادي فقط، في حين أن21,9% من المؤسسات تطبقها بشكل إلزامي، وهذه النسب تضفي على إجابات العينة المستجوبة مصداقية أكبر كونها صادرة من فئات لها إطلاع نظري وعملي على هذه المعايير، أما نتائج تحليل عبارات الاستبيان الخاصة بتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي فهي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (10): ترتيب أبعاد محور تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي وفقا لدرجة أهميتها

رقم البعد	عنوان البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
الأول	أثر تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على العرض والإفصاح	3,82	0,65	كبيرة	2
الثاني	أثر تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على جودة المعلومات المالية	3,77	0,70	كبيرة	3
الثالث	الإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية	4,00	0,91	كبيرة	1
تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي		**3,87**	**0,69**	**كبيرة**	–

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات برنامج *SPSS*

من نتائج تحليل الجدول السابق:

- حصل المحور الخاص بتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على درجة موافقة كبيرة بمتوسط حسابي (3,87) وانحراف معياري (0,96)، وقد حظيت العبارة "تؤيدون الإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي" بالمرتبة الأولى في هذا المحور مقارنة بباقي الأبعاد بمتوسط حسابي (4,00) وانحراف معياري (0,91) ودرجة موافقة كبيرة بنسبة 72% تقريبا، ما يدل على تأييد العينة المستجوبة تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي بشكل إلزامي لا بشكل إرشادي فقط.

- تمركز البعد الخاص بأثر تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على العرض والإفصاح في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3,82) وانحراف معياري (0,65) ودرجة موافقة كبيرة ويبرز أثر تطبيق هذه المعايير بشكل كبير حسب رأي العينة المستجوبة فيما يلي:

- الكشف عن مدى انسجام السياسات المحاسبية والتطبيق العملي لها مع أحكام الشريعة الإسلامية (حصلت العبارة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3,93) وانحراف معياري (0,71) ودرجة موافقة كبيرة بنسبة78% من العينة المستجوبة)؛
- توحيد عرض القوائم المالية (حصلت العبارة على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3,84) وانحراف معياري (0,76) ودرجة موافقة كبيرة بنسبة 68,8% من العينة المستجوبة).

- بالنسبة للبعد الخاص بأثر تطبيق المعايير المحاسبية على جودة المعلومات المالية فجاء في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3,77) وانحراف معياري (0,70) ودرجة موافقة كبيرة، ويتجلى هذا الأثر بشكل كبير حسب رأي العينة المستجوبة في تعزيز جودة المعلومات المالية، حيث حصلت العبارة (إنتاج معلومات تعكس الوضعية المالية للمؤسسة بصورة صادقة) على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3,84) وانحراف معياري (0,80) ودرجة موافقة كبيرة بنسبة تقارب 72% من العينة المستجوبة.

6.5. اختبار صحة فرضية أثر تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على التوحيد المحاسبي

H0: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

شكل رقم (03): نموذج لاختبار الفرضية

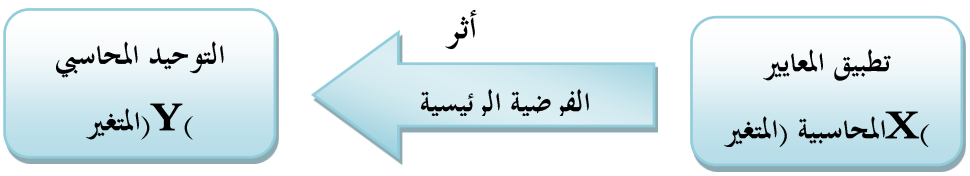

المصدر: تم إعداد الشكل على أساس فرضيات الدراسة.

نتائج اختبار الانحدار البسيط لهذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (11): اختبار الانحدار البسيط لأثر تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على التوحيد المحاسبي

	التحليل الإحصائي								النتيجة
	اختبار أثر المتغير المستقل			اختبار الارتباط		اختبار النموذج			
	A	t	sig	R	R^2	R^2 مصحح	F	sig	
الثابت	2,883	6,505	0,000	0,489	0,239	0,214	9,440	0,004	يوجد أثر
المتغير المستقل X	0,347	3,073	0,004						
Y: التوحيد المحاسبي									

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*

تبين النتائج الموضحة في الجدول ما يلي:

- قيمةR تعكس وجود ارتباط طردي بين المتغير المستقل-تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي- والمتغير التابع – التوحيد المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية-؛

- قيمةR^2 تدل على أن المتغير المستقل -تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي- يفسر ما نسبته24% من المتغير التابع –التوحيد المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية-، أما النسبة المتبقية فتفسرها متغيرات أخرى؛

- قيمة درجة التغيير في التوحيد المحاسبي بلغت (0,347) درجة مقابل كل تغير بدرجة في تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي؛

- القيمة الإحصائية لاختبار t ولاختبار F أقل من مستوى الدلالة(α=0,05)، مما يدل على معنوية النموذج.

وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على التوحيد المحاسبي في البنوك المؤسسات المالية الإسلامية.

كما يمكن صياغة هذه العلاقة وهذا الأثر من خلال نموذج الانحدار البسيط التالي:

$$Y= 2,883 + 0,347X$$

تبين المعادلة أنه كلما تغير X (تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير Y (التوحيد المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية) بـــــ0,347 وحدة، أما قيمة الثابت A=2,883 فتدل على أنه عند انعدام X تكون قيمة Y=2,883 وهو الحد الأدنى للتوحيد المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية في غياب المعايير المحاسبية لأيوفي.

6. خاتمة

يتجلى من خلال ما سبق أن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها جزء من النسيج المالي العالمي، فإنه عليها أن تسعى إلى توحيد القواعد والسياسات والمخرجات المحاسبية لها حتى تتمكن من التوسع والانتشار أكثر، مع المحافظة على مصداقيتها، ولأن المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية لا تتناسب في بعضها مع طبيعة المعاملات المالية الإسلامية، ولأن الهيئات الدولية المصدرة لهذه المعايير لم تصدر أي معايير خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فإن هذه الأخيرة بحاجة إلى إيجاد معايير خاصة بها.

لذلك ركزت هذه الدراسة على سعي هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى توحيد المرجعية المحاسبية من خلال ما تصدره من معايير محاسبية تخدم المعاملات المالية الإسلامية من أجل دعم الصناعة المالية الإسلامية، وقد قطعت الهيئة شوطا كبيرا بإصدارها للعديد من المعايير التي تغطي المعالجات المحاسبية الخاصة بمختلف المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

1.6. نتائج الدراسة

بناء على الدراسة الاستبيانية وتحليل نتائج *SPSS* فإنّ نتائج اختبار صحة الفرضيات هي كالتالي:

الفرضية رقم1: يكفي الاسترشاد بالمعايير المحاسبية لأيوفي من أجل التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

هذه الفرضية غير صحيحة، فالاسترشاد بالمعايير المحاسبية لأيوفي غير كاف لتحقيق التوحيد المحاسبي، بدليل أن هناك تأييد كبير للإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي من العينة المستجوبة والذي بلغت نسبته 72% مع العلم أن ما نسبته 46,9% من العينة المستجوبة تطبق المعايير بشكل إرشادي فقط وما نسبته 21,9% تطبقها بشكل إلزامي.

الفرضية رقم2: يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي وبين التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

هذه الفرضية صحيحة كما بينت الدراسة الاستقصائية، حيث توجد علاقة طردية بين تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي والتوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فكلما ازداد تطبيقها في المؤسسات كلما تم الاقتراب من التوحيد المطلوب؛

الفرضية رقم3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي على التوحيد المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

هذه الفرضية صحيحة فكلما ارتفع تطبيق المعايير المحاسبية لأيوفي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التوحيد المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية بـــ0,347 وحدة.

بناء على نتائج اختبار صحة الفرضيات الفرعية فإن الفرضية الرئيسية التي مفادها:

"تساهم هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) إلى حد كبير في توحيد الممارسات المحاسبية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال ما تصدره من معايير محاسبية" صحيحة إلا أن هذه المساهمة تبقى مرهونة بمدى استجابة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتزامها بتطبيق هذه المعايير.

هذه النتائج تؤكد من جديد أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أكثر هيئة مؤهلة لأن تكون مرجعية دولية موحدة للصناعة المالية الإسلامية، إذ يمر إعداد المعايير المحاسبية لأيوفي بالعديد من المراحل والمشاورات والدراسات والتعديلات قبل إصدارها بشكل نهائي مما يضفي عليها المزيد من الثقة والقبول، إلا أنها لا تحقق التوحيد المحاسبي إلا بشكل نسبي لأن معاييرها غير إلزامية.

2.6. المقترحات:

بناء على ما سبق يمكن تقديم المقترحات التالية:

- يجب تهيئة البيئة التشريعية لتسهيل عمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والاسترشاد بالمعايير المحاسبية لأيوفي؛

- العمل -بالموازاة مع الخطوة الأولى- على التنسيق مع الهيئات الدولية لتكوين الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق هذه المعايير على غرار المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وأيوفي؛

- العمل على تحقيق التوحيد على أرض الواقع، وتوضيح أثر تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تجسيد هذا التوحيد، ومدى تفعيل هذه الأخيرة للآراء والمقترحات المقدمة.
- إلزام كل المؤسسات المالية الإسلامية باعتماد المعايير المحاسبية لأيوفي وتطبيقها كمرحلة أخيرة.

– المراجعة المستمرة للمعايير المحاسبية التي تصدرها أيوفي وتطويرها وتعديلها بما يتناسب مع مستجدات المعاملات المالية الإسلامية.

المراجع

أولا: باللغة العربية

- **الكتب:**

- عز عبد الفتاح، "**مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**"، الجزء الثالث، دون سنة نشر، دون بلد نشر.
- علي عبد الله شاهين، "**النظرية المحاسبية–إطار فكري تحليلي وتطبيقي–**"، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين 2011.
- محمد المبروك أبو زيد، "**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، "**تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية**"، الجزء السادس المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

- **الأطروحات:**

- مداني بن بلغيث، "**أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية– بالتطبيق على حالة الجزائر–**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

- **المقالات:**

- رائد جميل جبر، "**المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية**"، *IUG Journal of Economics and Business, Islamic University of Gaza, Vol 25, N 04, 2017.*

- **مداخلات:**

- حسين حسين شحاتة، "**الضوابط الإدارية والمحاسبية لتطوير مسيرة المصارف الإسلامية**"، المؤتمر الثالث للمصارف الإسلامية الانجازات، المعوقات، التطوير، الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية بالتعاون مع بنك دبي الإسلامي، 23-25 أكتوبر 1985م.

- رفعت أحمد عبد الكريم، "**المصارف الإسلامية ودو المحاسبة في اتخاذ القرارات**"، ندوة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الرياض المملكة العربية السعودية، 30 مارس 2009.

- رائد جميل جبر، "**إشكالية التطبيق العملي التي تواجه معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن أيوفي**"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول: "**الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها**"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء، 3-4 ماي2017، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- **المنشورات:**

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "**معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**"، المنامة البحرين، يونيو 2003.

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "**معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**"، المنامة البحرين، مايو 2007.

- **المواقع الإلكترونية:**

- الموقع الالكتروني لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: *https://aaoifi.com*

ثانيا: باللغة الأجنبية

- *https://www.afnor.org*

ملحق:

بلغ عدد المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة 35 معيار حتى نهاية بداية سنة 2021م، وهي مبينة في الجدول أدناه.

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ الإصدار	تاريخ التطبيق	نطاق المعيار
1	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية	أكتوبر 1993	بداية 1996م	يطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها البنوك لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية.
2	المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء	فيفري 1996	بداية 1998م	يطبق على الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء، وعلى إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر تلك الموجودات وعلى ذمم المرابحات، سواء اشترى المصرف تلك الموجودات من أمواله الذاتية، أم من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار واضطر المصرف للعمل بما يخالفه فيجب الإفصاح عن ذلك.
3	التمويل بالمضاربة	فيفري 1996	بداية 1998م	ينطبق على عمليات التمويل بالمضاربة التي يقوم بها المصرف بصفته رب مال، وعلى العمليات المتعلقة بالمال الذي يقدمه المصرف لاستخدامه مضاربة منذ بدايتها وحتى نهايتها، سواء كان رأس مال المضاربة من أموال المصرف الذاتية، أو من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة، كما ينطبق هذا المعيار على العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المضاربة أو خسائرها.
4	التمويل بالمشاركة	فيفري 1996	بداية 1998م	يطبق على عمليات التمويل بالمشاركة التي تقوم بها المصارف سواء كانت مشاركة ثابتة (قصيرة أو طويلة) أم متناقصة (منتهية بالتمليك) وسواء كان رأس مال المشاركة من أموال المصرف الذاتية، أم من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة، كما ينطبق على العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المشاركة أو خسائرها.
5	الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار	-	-	استبدل بمعيار المحاسبة المالية رقم 27

6	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها			استبدل بمعيار المحاسبة المالية رقم 27
7	السلم والسلم الموازي	جوان 1997م	بداية 1999م	يتناول المعيار القواعد المحاسبية للتمويل بالسلم وعمليات السلم الموازي، ويشمل ذلك معالجة رأس المال الذي يقدمه المصرف في السلم أو يقبضه في عملية السلم الموازي، وما يتعلق بقبض المسلم فيه وبيعه في السلم، أو تسليم مثله في عملية السلم الموازي، كما يشمل المعيار معالجة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المتعلقة بالتمويل بالسلم وعمليات السلم الموازي.
8	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	جوان 1997م	بداية 1999م	تناول القواعد المحاسبية لموجودات الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بصفة المصرف مؤجرا أو مستأجرا، وكذلك إيرادات ومصروفات تأجير أو استئجار هذه الموجودات.
9	الزكاة	جوان 1998م	بداية 1999م	تناول المعالجات المحاسبية المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة وقياس البنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء، والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف.
10	الاستصناع والاستصناع الموازي	جوان 1998م	بداية 1999م	يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الواجبة الإتباع في عقود الاستصناع والاستصناع الموازي في القوائم المالية للمصارف لقياس وإثبات تكاليف وإيرادات الاستصناع والاستصناع الموازي وقياس وإثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن هذه المعاملات، وطرق عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف.
11	المخصصات والاحتياطات	جوان 1999م	بداية 2001م	ينطبق على المخصصات التي يكونها المصرف لتقويم موجودات الذمم والتمويل والاستثمار، وفي حالة حدوث خسارة متعلقة بالبنود خارج المركز المالي يجب تكوين مخصص لهذه الخسارة، كما يشمل المعيار الاحتياطات التي تجنبها المصرف، سواء من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب وهو"احتياطي معدل الأرباح"، أم من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب وهو "احتياطي مخاطر الاستثمار".
12	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية	جوان 1999م	بداية 2001م	ينطبق المعيار على القوائم المالية التي تنشرها الشركة لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع الشركات بغض النظر عن أشكالها القانونية ومواطنها أو أحجامها.
13	الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الإسلامية	ماي 2000م	بداية 2002م	يطبق على القوائم المالية التي تعدها شركات التأمين لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار الشركات بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها.

14	صناديق الاستثمار	ماي 2000م	بداية 2002م	يطبق على الصناديق التي تعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مستقلة في الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها، وقد تديرها تلك الجهة أو غيرها، سواء كانت لتلك الصناديق شخصية اعتبارية مستقلة أم لم تكن، وتتكون تلك الصناديق من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية القيمة تمثل ملكية أصحابها في الموجودات مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة.
15	المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية	ماي 2001م	بداية 2002م	ينطبق المعيار على المخصصات الفنية الرئيسية التي تكومها الشركات لأعمال التأمين العام (التأمين على الأشياء والتأمين على المسؤولية)، كما يشمل المعيار الاحتياطي الذي تجنبه الشركة من الفائض قبل توزيعه على حملة الوثائق بغرض تغطية العجز الذي قد يحصل في فترات مالية مستقبلية، وهو "احتياطي تغطية العجز"، وكذلك الاحتياطي الذي تجنبه الشركة من الفائض قبل توزيعه على حملة الوثائق لتخفيف أثر المطالبات غير العادية في أعمال التأمين التي تتسم بدرجة عالية التذبذب وهو "احتياطي تخفيف ذبذبة المطالبات".
16	المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية	ماي 2001م	بداية 2002م	تناول القواعد المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن المعاملات بالعملات الأجنبية، أي المختلفة عن العملة التي تعد القوائم المالية للبنك، سواء كانت تلك المعاملات تتعلق بالموجودات أم بالمطلوبات أم بالبنود خارج قائمة المركز المالي، أم بالإيرادات أم بالمصروفات أم بالمكاسب أم بالخسائر في القوائم المالية للبنك
17	الاستثمارات			تم استبدال هذا المعيار بمعيارين آخرين هما: المعيار رقم25 والمعيار رقم26 كما سيأتي ذكرهما.
18	الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية	أفريل 2002م	بداية 2003م	يطبق المعيار على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بالإضافة إلى خدماتها المالية التقليدية، ويختص بوضع القواعد المحاسبية للخدمات المالية الإسلامية دون غيرها من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات.
19	الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية	جوان 2003م	بداية 2004م	يطبق المعيار على الاشتراكات المتبرع بها من قبل حملة الوثائق المتعلقة بأنواع التأمين العام، كما يشمل الجزء المتبرع به من الاشتراكات من قبل حملة الوثائق المتعلقة بالتأمين على الأشخاص(التكافل)، ولا يشمل نطاق المعيار الجزء المتعلق بالاستثمار أو التوفير من الاشتراكات في التأمين على الأشخاص.
20	البيع الآجل	جوان 2003م	بداية 2004م	يطبق المعيار على: – الموجودات المتاحة للبيع الآجل، وعلى إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر تلك الموجودات وأرباحها؛ – على الذمم الناتجة عن عمليات البيع الآجل، سواء تملكت أو اشترت المؤسسة تلك الموجودات من مواردها الذاتية، أم من حسابات الاستثمار

				المطلقة، أم من حسابات الاستثمار المقيدة، أو من موارد أخرى، أم من جميع تلك الموارد؛ – كما يطبق على المطلوبات وحط جزء من الربح عند تعجيل سداد الأقساط، والزيادة في الدين التي يتم تحصيلها في حالة مماطلة العميل في سداد ما عليه من أقساط.
21	الإفصاح عن تحويل الموجودات	جوان 2004م	بداية 2005م	يطبق المعيار على عمليات تحويل الموجودات التي تجريها المؤسسة بين حسابات الاستثمار المختلفة، وتشمل عمليات تحويل الموجودات ما يلي: – تحويل الموجودات من حسابات الاستثمار المطلقة إلى حسابات الاستثمار المقيدة وبالعكس؛ – تحويل الموجودات من حسابات الاستثمار المطلقة أو المقيدة إلى حقوق أصحاب الملكية وبالعكس؛ – تحويل الموجودات من حساب استثمار مقيد إلى حساب استثمار مقيد آخر مع مراعاة اختلاف القيود؛ – تحويل الموجودات من حسابات الاستثمار وحقوق أصحاب الملكية إلى صناديق الاستثمار و/أو المؤسسات ذات الهدف الخاصSPV وبالعكس، وتشمل الموجودات المراد تحويلها جميع الموجودات الملموسة والموجودات المالية.
22	التقرير عن القطاعات	جوان 2004م	بداية 2005م	يطبق على: – قائمة المركز المالي وقائمة الدخل التي تعدها المؤسسات بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها؛ –كما يطبق على القوائم المالية للمؤسسات التابعة أو الزميلة مع القوائم المالية للمؤسسة الأم، فيطبق هذا المعيار على القوائم المالية الموحدة فقط. – ويطبق على المؤسسات بغض النظر عن كون أسهمها خاضعة للتداول العام أو الخاص، أو في مرحلة الإعداد للتداول العام.
23	توحيد القوائم المالية	جوان 2006م	بداية 2010م	يطبق على القوائم المالية الموحدة التي تعدها وتعرضها المصارف كمؤسسة أم، ويبين هذا المعيار مبادئ تحديد المؤسسات التي تم توحيد قوائمها المالية مع القوائم المالية للمؤسسة الأم، ويقدم المعالجة المحاسبية لاستثمار المؤسسة الأم في المؤسسات التابعة. ويطبق أيضا في حالة المؤسسة ذات الغرض الخاصSPV وهي مؤسسة تنشأ لغرض القيام بأنشطة محددة وتحقيق أهداف معينة باستثناء ما ينشأ منها لغرض استفادة طرف أو أطراف أخرى غير البنك.
				يطبق المعيار على القوائم المالية التي تعدها المؤسسة المالية الإسلامية وتعرضها، ويشمل نطاق المعيار أسس تحديد الكيانات المنتسبة والمعالجة المحاسبية

24	الاستثمارات في الكيانات المنتسبة (الشركات الزميلة)	أفريل 2009م	بداية20 10م	للاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة الأم المعدة للقوائم المالية في الكيانات المنتسبة، ولا يطبق على الاستثمارات التي تقوم بها مؤسسات رأس المال الجريء وصناديق الاستثمار وغيرها من المؤسسات المماثلة.
25	الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة	جويلية 2010م	بداية 2011م	يطبق المعيار على استثمارات المؤسسة سواء المباشرة أم من خلال المنتجات المركبة، أم صناديق الاستثمار، أم محافظ الاستثمار والصكوك وغيرها من أدوات الدين أو الأسهم.
26	الاستثمار في العقارات	جوان 2012م	بداية 2013م	يطبق المعيار في الإثبات والقياس والإفصاح عن الاستثمارات المباشرة للمؤسسة في العقارات: – المقتناة لغرض الحصول على إيراد دوري؛ – أو المقتناة لغرض توقع الزيادة في قيمتها في المستقبل؛ – أو للغرضين كليهما.
27	حسابات الاستثمار	لم يحدد تاريخ الاعتماد كون هذا المعيار حل محل معيارين سابقين تم سحبهما وهما: المعيار رقم5 والمعيار رقم6	بداية20 16م	ينطبق المعيار على حسابات الاستثمار التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية، سواء أكانت تلك الحسابات مضمنة في الميزانية العمومية أو غير مضمنة، مقيدة أو غير مقيدة، ويشمل نطاق المعيار ما يلي: – حسابات الاستثمار المبنية على عقود المضاربة التي تمثل "حقوق أصحاب حسابات الاستثمار"، كما هي معرفة في إطار المفاهيم؛ – حسابات الاستثمار المبنية على عقود المضاربة المستثمرة على أساس الأجل القصير (لليلة أو لسبعة أيام أو لشهر) من قبل مؤسسات مالية أخر مثل الودائع بين البنوك بغرض إدارة السيولة.
28	المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى	سبتمبر 2017	بداية 2019	حل هذا المعيار محل معيارين سابقين تم سحبهما وهما: المعيار رقم2 "المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء والمعيار"، والمعيار رقم20 "البيع الآجل"، ويطبق على معاملات المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى باستثناء التورق والمرابحة السلعية، ولا يطبق على الأدوات الاستثمارية مثل أدوات حقق الملكية والصكوك التي تكون فيها الموجودات محل الاستثمار قائمة على المرابحة أو البيوع الآجلة.
29	إصدارات الصكوك	–	بداية 2019	يغطي نطاق هذا المعيار المبادئ والمعالجات المحاسبية والتقارير المالية عن إصدارات الصكوك لدي المصدر لها، حيث يوضح متطلبات المعالجة المحاسبية لإصدار الصكوك والعرض والإفصاح عن المعلومات المرتبطة بها في القوائم المالية.
30	اضمحلال القيمة وخسائر الائتمان	–	بداية 2020	يحل هذا المعيار محل المعيار السابق رقم11 "المخصصات والاحتياطات"، ويهدف إلى تغطية الخسائر الائتمانية الحالية والمتوقعة بما في ذلك الأحكام اللازمة لمواجهة أي خسائر متوقعة في العقود ذات المخاطر العالية.

31	الوكالة بالاستثمار	-	بداية 2020	يهدف هذا المعيار إلى بيان مبادئ المحاسبة والتقارير المالية لأدوات الوكالة بالاستثمار والموجودات والمطلوبات ذات العلاقة من جانب المستثمر والموكل.
32	الإجارة	-	بداية 2021	حل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي رقم08 "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك"، وهو يغطي المبادئ العامة للإثبات والقياس والعرض الإفصاح في معاملات الإجارة بأشكالها المختلفة والتي تكون البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية طرفا فيها سواء بصفتها مؤجر أو مستأجر.
33	-	-	-	-
34	التقارير المالية لحملة الصكوك	-	بداية 2020	يهدف هذا المعيار بشكل عام إلى توفير المعلومات اللازمة والكافية لحملة الصكوك وأصحاب المصلحة عن الموجودات والأعمال محل الصكوك،
35	احتياطات المخاطر		بداية 2021	يتماشى هذا المعيار مع المعيار الجديد رقم 30، ويحلان معا محل المعيار السابق رقم 11 "المخصصات والاحتياطات. ويهدف إلى بيان أسس المعالجة المحاسبية ونطاقها فيما يتعلق بممارسات إدارة المخاطر ذات الصلة.

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "**معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**"، المنامة، البحرين أغسطس (أوت) 2016م؛ بالاعتماد على: الموقع الالكتروني للهيئة، أنظر *https://aaoifi.com*